# بيان المجموعة العربية

# جلسة النقاش الموضوعي الأول

# حول الأسلحة النووية

# اللجنة الأولى: الدورة 77 للجمعية العامة للأمم المتحدة

**السيد الرئيس،**

**1- أود بداية أن أعرب عن تضامن المجموعة العربية مع بيان حركة عدم الانحياز.**

**2- تعيد المجموعة العربية تأكيد مواقفها المبدئية المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، وما تمثله معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من حجر الزاوية في منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي. ومن هذا المنطلق، تعرب المجموعة العربية عن أسفها لفشل مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية للمرة الثانية على التوالي (التاسع لعام 2015 والعاشر لعام 2022) في التوصل إلى وثيقة ختامية، وهو ما يلقي بظلال سلبية على منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي. وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح مؤتمر المراجعة الحادي عشر من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالتخلص التام من الأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.**

**3- وتؤكد المجموعة العربية على ما تمثله معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي شاركت المجموعة في المفاوضات الخاصة بها بفاعلية، من مصدر عرفي جديد للقانون الدولي المنظم لمجال نزع السلاح مما يضع الأسلحة النووية في مكانتها المنطقية كأسلحة تتعارض حيازتها واستخدامها أو حتى التهديد باستخدامها مع أبسط قواعد القانون الدولي الإنساني إلى جانب ما تمثله من تهديد مباشر للسلم والأمن الدوليين.**

**4- كما تؤكد المجموعة العربية أن دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ ، وهو أمر من شأنه سد ثغرة رئيسية تتعلق بمساواة الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى التي تم التوصل لاتفاقيات ملزمة تحظرها بما يتسق مع أبسط قواعد القانون الإنساني الدولي. وتؤكد المجموعة العربية**

أن معاهدة حظر الأسلحة النووية لا تتعارض مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإنما تكملها وتدفع في اتجاه استكمال تحقيق أهدافها.

5- وفي الوقت الذي تؤكد فيه المجموعة العربية مجدداً أهمية دعم الجهود الدولية المبذولة لتعزيز عالمية الاتفاقيات والمعاهدات المتعددة الأطراف الخاصة بنزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإنها تدعو كافة الدول إلى الانضمام لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك دول الملحق الثاني، مع التأكيد على المسئولية الخاصة للدول النووية وفقاً للخطوة العاشرة من خطة عمل مؤتمر المراجعة لعام 2010 في هذا الصدد، وكذلك البلدان التي لديها برامج وأنشطة نووية غير معلنة أو التي تدور عليها تساؤلات حول طبيعتها السلمية، والدول والأطراف التي لم تنضم بعد لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما تدعو المجموعة العربية إلى ضرورة مواصلة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة من أجل تسهيل دخول اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ التي مضى على توقيعها أكثر من 25 عاماً.

6- كما تعرب المجموعة عن القلق نتيجة استمرار الاخفاق في تحقيق تقدم ملموس على صعيد نزع السلاح النووي، والفشل المتكرر في الالتزامات ذات الصلة الصادرة عن مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي لأعوام 1995 و2000 و2010، حيث تتنصل الدول النووية من وضع أي أطر زمنية محددة لتنفيذ تلك الالتزامات الدولية من أجل التخلص التام من الأسلحة النووية.

7- كما تعرب المجموعة عن رفضها استمرار الدول النووية في تبني عقائد عسكرية تجيز استخدام السلاح النووي وتسمح باستخدامه ضد دول غير نووية، بجانب سعي بعض الدول لتطوير وزيادة أسلحتها النووية في ظل ما يشهده العالم من توتر حالياً. وفي هذا الإطار، تؤكد المجموعة على أن التخلص الكامل والنهائي من الأسلحة النووية، بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبشكل خاضع للتحقق الدولي، هو

**الضمان الوحيد لعدم استخدام تلك الأسلحة المخالفة للقانون الدولي الإنساني سواء من جانب الدول أو الفاعلين من غير الدول.**

**السيد الرئيس،**

**8- ونود أن نؤكد أن مسئولية إخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية مسئولية دولية جماعية، التزمت المجموعة العربية بنصيبها فيها، ويتبقى التزام الأطراف الأخرى بذلك، وإلا ستكون مصداقية معاهدة عدم الانتشار النووي على المحك بما يهدد استقرار منظومة منع الانتشار عموماً.**

**9- وتشدد المجموعة العربية على ضرورة اتخاذ خطوات عملية وتدابير فورية، وهو ما يدعو إليه مشروع القرار العربي السنوي المعنون "مخاطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط".**

**10- وتعرب المجموعة عن قلقها ازاء الخطر الأمني المستمر جراء مواصلة اسرائيل رفض الانضمام لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، باعتبارها الوحيدة في الشرق الأوسط التي لم تنضم للمعاهدة وترفض اخضاع كافة منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.**

**11- ونعيد تأكيد أن الاستمرار في تأخير تنفيذ الالتزام الدولي الخاص بقرار 1995 بشأن الشرق الأوسط، يمثل انتكاسة خطيرة ويعرقل التقدم ليس فقط في مجال منع الانتشار النووي وإنما أيضاً في مسار تحقيق السلام والأمن المستدامين في المنطقة والعالم، وكذلك الفشل المتكرر في تنفيذ الالتزامات ذات الصلة عن مؤتمري مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعامي 2000 و2010.**

**12- وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بموجب مقرر الجمعية العامة رقم**

**73/546، وبنجاح تلك الدورة في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير السكرتير العام الوارد بالوثيقة A/75/63. كما ترحب بانعقاد الدورة الثانية تحت رئاسة دولة الكويت الشقيقة، التي نجحت في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر، وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر، بجانب اعتماد تقرير ختامي. وتتطلع المجموعة العربية لعقد الدورة الثالثة للمؤتمر تحت رعاية الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال شهر نوفمبر المقبل.**

**13- ختاماً، تدعو المجموعة إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتؤكد ضرورة مراعاة التوازن بين أركان المعاهدة الثلاثة وإصلاح الخلل الناتج عن تعمد التركيز من جانب بعض الأطراف على عدم الانتشار على حساب نزع السلاح، فضلاً عن ضرورة تعزيز التعاون في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية لتمكين الدول الأطراف بالمعاهدة من توظيف حقها غير القابل للتصرف في هذا الصدد.**

**وشكراً.**